باب الزراعة

نظام الاباعد وادارتها

(تابع ما قبله)

المدير الزراعي — ومن ثم ينبغي على المدير الزراعي أن يكون زراعياً اقتصادياً على معرفة تامة بطلبات الاسواق المتنوعة والمناطق المختلفة وأحوالها وان يكون على اتصال مستمر بعوامل المحاصيل الزراعية ليكوّن بمقتضى ذلك برنامج زراعته لكل موسم بالجري على الاصول الزراعية الحديثة والمبادىء الاقتصادية الصحيحة للحصول من الارض على اكبر محصول ممكن دون انحطاط خصبها وبغير الالتجاء الى تبويرها كثيراً او زمناً طويلاً عقب كل زرعة كما كان الحال في الماضي (لان تبويرها هكذا قد لا يكافأ في الريع فضلاً عن استمرار ما هو واجب الاداء عليها من ايجارها او فوايظ عنها وضريبتها الاميرية ومرتبات العمال) فيزرع فيها بحسب معدنها وحالتها من المزروعات المفيدة المستحسنة ما يراه اكثر رواجاً من غيره لكثرة طلبه وسهولة تصريفه باثمان طيبة. وقد لا يخفى ان التشكيلات الزراعية قد ارتبطت بالارتقاء حركة الاختصاص الاقتصادي فكانت سبباً لتسهيل تقدمه كما كان هو سبباً لزيادة اتساعها بالتطبيق النسبي بين القوى البشرية والارض والالات وادوات العمل اللازمة. اما تقسيم العمل فهو عبارة عن تقسيم كتلة الاعمال الى اجزاء توزع على قوى متعددة بالتبادل بين فروعه وهذه الفروع اذا ما اجتمعت شملتها التجارة العامة. ولما كانت المنافسة التجارية هي التي تربط اسعار البيع فيجب احتساب الربح من جهة ثمن المتحصل اعني الثمن الاصلي مضافاً اليه التكاليف وذلك الربح يكبر بتقليل النفقات بدون اضرار بنوع الصنف او المحصول (او العين نفسها طبعاً) لانه كما سبق القول ان كانت الزراعة فيما مضى عملية لا تعرف الا طرقاً تقليدية محدودة فانها اصبحت رياضية علمية اقتصادية بفضل المنافسة التي تقضي بتخفيض الاسعار بتقليل التكاليف وبمضاعفة الانتاج وحسن استثمار الارض بالطرق العلمية العملية الحديثة. فاذا كان الايراد العمومي قد نما بفضل هذا الانقلاب

الحديث فان الايراد الصافي ينقص على الدوام ولاسيما اذا نزلت الاسعار من سنة لاخرى لان الزراعة الكثيفة او الجسيمة culture intensive تكثر المصاريف وتحتاج لاموال طائلة ولذلك لا يجوز الاقتناع بكثرة المحصول فقط فوفرتهُ لا تدلّ دائماً على عظم الايراد الصافي بعد احتساب المصاريف وانما ينبغي النظر الى أبعد من ذلك . فبعد تصنيع الانتاج يجب تدبير البيع وهذه المتاجرة ضرورية جداً في بلادنا حيث يندر التجار

واجبات المدير ومعلوماتهُ — وهنا اقتصر على ذكر ما يجب على المدير الزراعي معرفتهُ من المعلومات الضرورية وهي تنقسم الى نوعين : — النوع الاول منها وهو الخاص بالحقائق الطبيعية الاصلية (العلوم) التي ترشدهُ الى الموارد والعوامل التي اوجدتها لهُ الطبيعة . والنوع الثاني وهو الخاص بالحقائق العملية او الصناعية الخاصة بتركيب واستعمال هذه العوامل وطرق استخدامها بحسب قواعد الاقتصاد الزراعي وقوانينهِ — فالمدير الزراعي بصفتهِ المستثمر لقوى الارض لمصلحة اخوانهِ لا يجوز لهُ ان يجهل العادات البشرية ولا نظام الحكومة ووظيفة افرادها ولا نباتات الارض وحيواناتها . وبالجملة يلزمهُ معرفة احوال العالم الاقتصادي انهُ لا يوجد من العلوم ما لهُ مساس بمعرفة ذلك مثل الزراعة بينما ان الاقتصاد الزراعي هو فرع من العلوم الزراعية يبحث في العوامل المختلفة لموارد المزارع وعلاقتها بعضها ببعض او بالنسبة للاشخاص وعن طريقة استخدامها وتنظيمها لضمان اعظم نجاح ممكن للمزرعة وبالجملة هو عبارة عن علم ونظام وادارة الزراعة وحسن استثمارها او علم تطبيق الاقتصاد السياسي على الزراعة او هو علم العلوم الزراعية — اذ يرجع اليهِ في استخلاصها وتطبيقها جميعها لضمان اكبر كسب ممكن . فبهِ يدرك معنى المحسوس من الملموس والجزئي من الكلي والنظري من العملي وخلاصة القول أنهُ هو الذي يرشد المزارع الى تقدير قيمة الاشياء والعوامل بحسب الظروف والاحوال والى توقّع عواقبها او نتائجها

المراقبة او التفتيش — متى تمّ تنظيم الابعادية على هذا النمط فمن السهل جداً ضمان حسن ادارتها وأسهل من ذلك مراقبة سير اعمالها على بعد لو توفرت الشروط الآتية او ما يقرب منها بحسب اهميتها وحالة الزراعة نفسها : — (اولاً) ضرورة

ملاحظة تنفيذ الدورة الزراعية المرسومة لاصناف المزروعات المعينة بدون تعديل او تبديل فيها (ثانياً) ان تتوفر في المدير المحلي الامانة والكفاءة والاقدام على الاعمال وتقل اهمية وجود هذه الصفة الاخيرة فيه لو تعاقب التفتيش عليه في كل اسبوع او اقل بنسبة اهمية اعمال الابعادية للاطمئنان عليها والتحقق من حسن ادارتها الداخلية وفي هذه الحالة يكفي ان يكون المدير المحلي رجلاً عملياً طيباً ونشيطاً قادراً على تنفيذ التعليمات التي تعطى له من الادارة العامة (من المالك او المفتش العام)

(ثالثاً) تكليف المدير المحلي بتقديم حسابات شهرية من واقع دفاتر الزراعة التي في ادارته وبارسال تقارير متقاربة عن حالة المحصولات والمزروعات والمنقولات المختلفة وعن حركة الاشغال وسير الاعمال المتنوعة ونتائجها وما تم فيها من الاجراءات في المدة الماضية ثم ملخص ما سيكون في المدة القابلة من الاعمال والاشغال والايرادات والمحصولات والنفقات والطلبات والحاجيات بوجه التقريب

– (رابعاً) تكليف المدير المحلي ايضاً (اذا لزم الحال) بارسال نشرة يومية (جورنال) او نصف اسبوعية او اسبوعية من نموذج مرسوم ببيان ما يلزم معرفته من المسائل وهذه البيانات تختلف بتقارب مدة مرور المفتش او المراقب وبحسب تفاصيل النظام ولكن يلزم ان تراعى فيها السهولة والبساطة مع ايضاح المعلومات اللازمة. وعلى كل حال فان هذا الجورنال مهما اختلفت اشكاله في الوضع والبيان فانه يحتوي في الغالب على حركة النقدية من ايرادات ومصروفات وعملية الشغالة ونوع العمل ومقداره وحركة المخازن والمحاصيل وعملية المواشي الخ ثم ملحوظات المدير المحلي عليها جميعها وعلى حالة الزراعة والمزروعات على العموم

(خامساً) ضرورة حضور المموّل البيد (او المفتش او المراقب العام) مرات متقاربة الى تفتيش في الابعادية وتفقد احوالها ومراجعة اعمالها على حساباتها وتحريراتها ومراقبة حركتها وسير اشغالها بوجه عام

وعندي انّ اشراك المدير المحلي في الكسب باعطائه حصة بسيطة في صافي الارباح علاوة على مرتبه لما ينشطه ويشجعه على العمل الصالح وبذلك يسترجع بال المموّل البيد على مزرعته باضمان حسن ادارتها الداخلية

محمد زكي بك الفار

اقتصادي وزراعي بمزرعته بطرة غربية

زراعة القطن في بلاد الشام

كثر تحدث الناس في هذه الايام بالقطن وضرورة زراعته في بلاد الشام وعلت الضجة حولهُ لاسيما من قبل رجال المفوضية العليا الفرنسية الذين ما فتئوا يفتشون عما اذا كان من المستطاع جعل هذه البلاد تنتج جزءاً من الاقطان الضرورية لعامل فرنسا في كل سنة بعد ارجاع كليكيا الى الترك وفقد الأمل من الانتفاع بمحاصيل القطن الناتجة في تلك المنطقة

ولما كان هذا البحث يهم اهالي البلاد بقدر ما يهم رجال الحكومة المنتدبة فقد اتيت بهذه العجالة مبيناً بعض ما اختبرتهُ منذ بضع سنين في امكان زراعة القطن وفائدة هذه الزراعة داخل سوريا

عند ما يفكر الزارع السوري بطرق الاستفادة من زرع القطن يجب ان يتبادر الى ذهنهِ ما اذا كان اقليم البلاد وتربتها صالحين لنمو هذا النبات نمواً طبيعياً ام لا . ثم بعدها يحول ذهنهُ الى الشروط الأقتصادية اذ هي اهم اساس يجب ان ترتكز عليهِ مساعي الانسان

الأقليم — ثلاثة امور يجب على الزارع ان يفكر فيها وهي الحرارة ومقدار الأمطار السنوية ووجود ماء ازي او فقدانهُ

الحرارة : لكي تكون زراعة القطن ناجحة يجب ان يجد هذا النبات خلال الاشهر التي يعيش فيها حرارة كافية وان لا تتحول درجات الحرارة اثناء هذه المدة تحولاً فجائياً كأن تهبط هبوطاً زائداً ثم تعود الى الدرجة الطبيعية بسرعة

فبلاد الشام تحتوي بضعة اقاليم زراعية تتفاوت الحرارة فيها تفاوتاً محسوساً . وهذه الاقاليم هي اقليم الغور والسواحل والسهول والجبال والصحراء .[1] ففي جميع هذه الاقاليم تزداد الحرارة بتدريج خلال الشهور الأولى من حياة القطن كما انها (الحرارة) لا تتحول تحولاً فجائياً طيلة مدة حياته . لكن مجموع الحرارة السنوي ليس واحداً في كل هذه الاقاليم . بل هو في بعضها لا يفي بحاجة القطن الى الحرارة

فغور الاردن الممتد من بحيرة الحولة حتى بحر لوط حرارتهُ زائدة تكفي لنمو جميع الاقطان المعروفة . وقد دلتنا جداول رصد الجو على ان مجموع الحرارة في

(١) ذكرنا اهم خصائص كل من هذه الاقاليم في كتاب « الزراعة العملية الحديثة » المطبوع بدمشق

اكثر مناطقه لا تقل عنها في القاهرة ومثاله ان متوسط الحرارة السنوي في طبريا خلال بضع سنوات لم ينقص عن ٢١٫٦٠ درجة (القاهرة ٢١٫٥٠ درجة) . هذا وقد جُربت زراعة بعض الاقطان المصرية في مجدل طبريا والبطيحة كما جربت في بيسان فكانت الحرارة كافية لتفتح جميع الثمار (اللوز) واجتناء محصول يفوق اكبر محصول يُجنى في مصر

وسواحل بلاد الشام ايضاً فيها من الحرارة ما يكفي لتفتح لوزات القطن تماماً . يستدل على ذلك من تتبع الجداول المحتوية على نتيجة رصد الاحداث الجوية خلال بضع سنوات وهي تُلخص بالدرجات المتوسطة السنوية الآتية :

يافا ٢٠٫٤٠ درجة
حيفا ٢٠٫٥٠ »
بيروت ٢٠٫٥٠ »

واذا فحصنا متوسط الحرارة في كل شهر ثم دققنا في الجداول اليومية ايضاً لنرى اعلى درجة وادناها في كل يوم من ايام حياة القطن نجد انهُ لم يحصل خلال كل السنين التي رُصدت الاحداث الجوية فيها تبدلات فجائية تمنع نمو هذا النبات نموًّا طبيعيًّا . هذا ولما كانت التجارب اوثق ما يبنى عليه الحكم فالدليل الاكبر على امكان نجاحه في السواحل كونهُ يُزرع سنويًّا ولو بمساحات قليلة في طرابلس الشام وجبلة واللاذقية وعرزوز وكونهُ كان يزرع في سهل عكا وغيره

واذا انتقلنا من السواحل الى السهول نجد ان بعضاً منها فيه من الحرارة ما يكفي لنجاح القطن نجاحاً تاماً مثل مرج ابن عامر وسهل الغاب شمالي حماة وسهل العمق حوالي بحيرة انطاكية الخ . والدليل على ذلك التجاربُ الحديثة في مرج ابن عامر وجداول رصد الجو في بعض قرى هذا السهل خلال بضع سنين ثم كون القطن يُزرع اليوم في قلعة سيجر الواقعة بالقرب من سهل الغاب وفي بعض قرى واقعة حوالي سهل العمق . وهذه السهول لا تعلو كثيراً عن سطح البحر فاعلاها وهو سهل الغاب يبلغ ارتفاعهُ ٢٥٠ متراً الى ٣٠٠ متر حسب مواقعه . اما بعض السهول الشرقية مثل حوران والجولان وغيرها مما يعلو نحو ٧٠٠ متر عن سطح البحر او اكثر فنحن نشك فيما اذا كان من المستطاع زرع الاقطان المصرية فيها بنجاح اقتصادياً لكنهُ ليس بامكاننا البت في هذا الامر لعدم وجود جداول لرصد الجويات في هذه

المناطق ولعدم قيام احد بتجربة زراعة القطن فيها . وفي السنة الماضية جرب بعض زراع المرج الواقع شرقي غوطة دمشق زراعة بعض الانواع المصرية في قرية لهُ على الشاطىء الغربي من بحيرة العتيبة (نحو ٦٥٠ متراً فوق سطح البحر) فنجحت اي تفتح اكثر اللوز وتنتج في الهكتار ٥٠٠ كيلو غرام من الشمر وهو محصول لا يُستهان بهِ

والمناطق التي تدخل في اقليم الجبال جميعها غير صالحة لزراعة القطن لقلة الحرارة فيها مثل قلمون الادنى والاعلى وسهل الزبداني وقرى لبنان المرتفعة الخ . اما اقليم الصحراء فمن العبث البحث فيهِ لعدم امكان الاستفادة من اراضيهِ بسبب قلة الامطار وفقد مياه الري

الامطار — ربما استغرب الزارع المصري بحثنا في الامطار ولزومها للقطن لكنهُ لو علم ان جميع محاصيل القطن في سهل اطنه وطرسوس التي قدرت سنة ١٩١٣ بنحو ١٢٠٠٠٠٠ بالة ثم المحاصيل القليلة التي تفتح في ادلب ودانه وحارم غربي حلب ومقدارها في تلك السنة نحو ١٣٠٠٠٠٠ بالة (البالة المتوسطة ١٠٠ كيلو غرام تقريباً) قلت لو علم انها جميعاً من الاقطان التي تزرع في البعل من الارض لزال استغرابهُ. فكثير من انواع القطن (لاسيما قطن ادلب وقطن « برلي » الذي يزرع في اطنه وطرسوس) تجود بلا ري اذا تيسرت لها الشروط الآتية وهي : اولا هطل مقدار من المطر يبلغ ارتفاعهُ في السنة ٥٠٠ مليمتر او اكثر : ثانياً وهو اهم شرط ان يهطل خلال شهور الربيع نحو خمس هذا المقدار مما يسهل إنبات بزور القطن المبذورة ونموها حتى تكبر جذورها وتنفذ في التراب الى غور تجد فيهِ امطار الشتاء المدَّخرة : ثالثاً ان يهطل في الصيف قليل من المطر يرطب الارض وان يكثر الندى وتهب ريح رطبة في الربيع والصيف : رابعاً ان يكون في التراب مقدار كاف من المواد الطينية لكي تضبط ماء المطر ولا تدعهُ يضيع على شكل بخار او تدعهُ ينفذ الى حيث لا تنالهُ جذور النبات المزروع

اذا اجلنا النظر في مناطق بلاد الشام الزراعية نجد ان معظمها لا يحتوي على هذه الشروط باجمعها . ففي غور الاردن مثلاً يبلغ ارتفاع مجموع الامطار في كثير من السنين ٥٠٠ مليمتر لكنهُ يندر هطل مقدار كاف في الربيع واوائل الصيف ولهذا لا يستطاع هنالك زرع القطن بلا ري . أما في السهول الداخلية (الغوطة ،

شرقي ، العاصي ، حوران ، البلقاء شرقي حلب) فلا مجموع الامطار السنوي ولا المقدار الذي يهطل في الربيع يكفيان لسد حاجة القطن الى الماء . وبالاختصار ليس في كل البلاد على ما خبرناهُ منطقة جامعة لكل الشروط التي ذكرناها سوى منطقة ادلب وحارم وحوالي الطاكية وهي منطقة واسعة يستطاع أن يجنى منها عشرة امثال ما يجنى اليوم لكنها ضيقة اذا قيست مع مجموع الاراضي الواسعة التي تسمح الحرارة فيها بزرع الاقطان

مصطفى الشهابي

(لهُ تابع) مدير أملاك الدولة بدمشق

خريج مدرسة كريتيون الزراعية العليا

القطن وتجارة مصر الخارجية

كانت السنة الماضية من سنوات الرخاء في القطر المصري لان قيمة صادراته زادت زيادة كبيرة على قيمة وارداته حسب تقدير الجمارك المصرية فقد بلغت قيمة الصادرات ٥٨ ٣٨٧ ٣٢٧ جنيهاً وبلغت قيمة الواردات ٤٥ ٢٧٦ ٩٤١ جنيهاً ثم أصدر من الواردات ما ثمنهُ ١ ٤٦٦ ٦٦٠ جنيهاً فبقي من الواردات ما ثمنهُ ٤٣ ٨١٠ ٢٨١ أي ان القطر المصري اشترى لهُ من الذين يعاملونهُ في اوربا واميركا واسيا ما ثمنهُ ٤٣ ٨١٠ ٢٨١ جنيهاً وباعهم ما ثمنهُ ٥٨ ٣٨٧ ٣٢٧ جنيهاً فقاض معهُ من ثمن ما باعهُ ١٤ ٥٧٧ ٠٤٦ او أكثر من ١٤ مليوناً ونصف مليون من الجنيهات . واذا فرضنا ان الجمارك المصرية تقلل في اسعار الواردات كما تقلل في اسعار الصادرات وان المصطافين خارج القطر المصري ينفقون الآن في السنة قدر ما ينفقهُ السياح الذين يردون الى القطر المصري وان ربا الدين الباقي على الحكومة المصرية لاوربا يبلغ مليونين من الجنيهات فقط لان جانباً كبيراً من سندات دينها اشتراهُ المصريون وان ربا الدين الباقي على المصريين للبنوك الاوربية يبلغ ستة ملايين من الجنيهات في السنة وطرحنا هذا وذلك من الفرق بين ثمن الصادرات والواردات المذكور فوق فيكون للقطر قد خرج من السنة الماضية ربح يبلغ ستة ملايين ونصف مليون من الجنيهات . وزد على ذلك ان جانباً من الواردات ليس مما يستهلك بل هو مما تزيد ثروة القطر به وهو ١٦٧ ٥٣٢ جنيهاً ثمن خشب للبناء و١٩٩ ١٨٨ ثمن سمنت للبناء و١ ٨٦٣ ٠٤٥ ثمن حديد وادوات حديد وصلب وآلات حديدية و٥٥ ٣٥٣

جنيهاً ثمن زجاج للشبابيك والمجموع ٣٧٩٢٩١٢ جنيهاً فاذا طرحت من قيمة الواردات المذكورة فوق او اضيفت الى صافي ربح القطر في السنة الماضية بلغ هذا الصافي اكثر من عشرة ملايين من الجنيهات

واهم ما تهتم لهُ الدول الآن ان تجد اسواقاً لمتاجرها اي اناساً يشترون بضائعها واذا راجعنا جداول الجمارك المصرية عن العام الماضي وجدنا ان البلدان المختلفة اشترت من صادراتنا ما نرى قيمتهُ في الجدول التالي

بريطانيا العظمى ومستعمراتها نحو	٢٨٣٠٠٠٠٠٠	جنيه
الولايات المتحدة الاميركية	٧٢٤٦٠٠٠٠	»
فرنسا ومستعمراتها	٦٨١٦٠٠٠٠	»
المانيا	٢٤٩٠٠٠٠٠	»
اليابان	١٩٥٦٠٠٠٠	»
سويسرا	١٨٦٢٠٠٠٠	»
اسبانيا	١٥٤٣٠٠٠٠	»
تشكوسلوفاكيا	٧٤٠٠٠٠٠	»

ومجموع ذلك ٥٠٩٥٣٠٠٠ اونحو ٥١ مليوناً من الجنيهات وسائر البلدان تشتري من صادراتنا ما ثمنهُ نحو سبعة ملايين فبريطانيا وحدها تشتري منا نحو نصف صادراتنا

وقد وضعنا في الجدول التالي اهم الصادرات التي صدرت في العام الماضي واثمانها بالجنيه المصري

٤٩٥١٦٣٦٩	القطن
٣٥٦٤٨٣١	بزرة القطن
١٠٥٧٦٦٧	سكّر
٧٠٤٩٨٩	كسب بزر القطن
٠٤٧٨٠٦١	البيض
٤٣٥٧٨٦	زيت القطن
٣٦٦٩٤٨	السكاكر
٣٥٨٠٤٠	البصل
٢٢٥٣٩١	الرز

فبلغ ثمن القطن وبزرته وزيته وكسبه اكثر من ٥٤ مليون جنيه ولو اهتمت الحكومة المصرية بحلجة القطن ولو باحتكاره لبلغ ثمنهُ مضاعف ذلك او لزاد خمسين في المائة على الاقل . ولا عبرة بما صدّر من الرز لانهُ ورد ما ثمنهُ ٦٩٦٨٣٢ وحسبُ القطر ان يستغلَّ من الرز ما يكفيه . ولا بما صدر من السجاير لان القطر اشترى تبغها معما اشتراهُ من الواردات فيبقى الاعتماد كلهُ على القطن

دود اللوز وخسارة القطن

في النشرات الفنية التي تصدرها وزارة الزراعة رسالة مسهبة في تقدير خسارة القطن بسبب الاصابة بديدان اللوز بقلم ابرهيم بشاره افندي مساعد اختصاصي بقسم الحشرات شرح فيها بحثاً دقيقاً اجراهُ في الجيزة سنة ١٩٢١ كانت نتيجتهُ ان الخسارة العمومية في الحقل الذي بحث فيه بلغت من ٣٠ الى ٣٥ في المائة من محصول القطن كلهِ هذا عدا الخسارة التي تصيب صنف التيلة فتقلل من قيمتها التجارية نظراً لاختلاط القطن السليم بالقطن المصاب والسكارتو وهذا الاخير وحدهُ بلغ نحو ١٠ في المائة من المحصول

وقد استوقف نظرنا امران الاول تدقيق حضرة الباحث في بحثهِ تدقيقاً علميًّا وفنيًّا قلما رأينا لهُ مثيلاً في مباحث كبار علماء الزراعة من الاوربيين والاميركيين . والثاني الخسارة الكبيرة التي اصابت محل التجربة لان ثلاثين في المائة من المحصول تبلغ اكثر من مليوني قنطار اذا فعلت دود اللوز في اطيان القطر كلهِ فعلهُ حيث جرى هذا البحث او نحو عشرين مليون جنيه . ولكن حصر البحث في حوض واحد او زراعة واحدة لا يفيد الفائدة المطلوبة فعندنا اطيان في القليوبية من معدن واحد لا ترى الا من وابور على البحر الاعظم اصيب قطنها بدود اللوز في الصيف الماضي فبلغ محصول الفدان من زراعة أحد المزارعين نحو اربعة قناطير ومن زراعة مزارع آخر اقل من قنطار . ولما كانت هذه الاطيان تزرع من القطن العفيفي قبل مجيء دودة اللوز كان محصول الفدان يتراوح بين خمسة قناطير وسبعة فدود اللوز يفعل فعلا ذريعاً حيث يقع ويستدل من قلة المتوسط في السنين الاخيرة على ان مجموع ضرره لا يقل عن عشرين في المائة من محصول القطر كلهِ